قراءة في اتفاقية الكويز (Q.I.Z)

أ. آمال شوثري
المركز الجامعي لبرج بوعريريج
أ. بودريسة نعيمة
جامعة القاهرة

ملخص:

أقر الكونجرس الأمريكي سنة 1996 مبادرة لاتفاقية تقضي بإنشاء المناطق الصناعية المؤهلة (Q.I.Z) وفقا للقانون الأمريكي رقم 6955 في إطار ما يعرف بعملية دعم السلام في الشرق الأوسط، وافقت الأردن آنذاك و رفضتها مصر لتوقع عليها فيما بعد في الرابع عشر من ديسمبر عام 2004. فما هي اتفاقية الكويز؟ ما لأطراف المستفيدة منها؟ وما هي تداعياتها؟

Abstract:

In 1996 The American congress approved The initiative of an agreement prescribing an Implementation of Qualified Industrial Zones(QIZ) according to the American law N 6955 and in the context of supporting the operation called the peace in the new middle east. This agreement was primarily signed by Jordan following by Egypt latter in 2004.The current paper aims to highlight The QIZ agreement, identifying its potential interested parties and its outcomes on the arab countries.

مقدمة: تنوعت المداخل التي أصبحت تستخدمها الدول الكبرى في تنفيذ مشاريعها ومخططاتها في الوطن العربي تحت غطاء الإصلاح و التنمية و شعارات الديمقراطية والحرية، وتوزعت هذه المداخل بين مداخل الاقتصاد، السياسة، الثقافة، القوة. وتعد اتفاقيات الكويز من الإطلالات الأخيرة في هذا الاتجاه، حيث أقرها الكونغرس الأمريكي سنة 1996 كمبادرة لاتفاقية تقضي بإنشاء المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) وفقا للقانون الأمريكي رقم6955 و بشراكة أساسية مع الكيان الصهيوني دعما لما يسمى بالسلام في الشرق الأوسط المنشود. وافقت عليها الأردن ورفضتها مصر لتوقع عليها فيما بعد في الرابع عشر من ديسمبر عام 2004. وانطلاقا من قناعاتنا بأن المسؤولية الأكبر تبقى على عاتق مراكز البحوث والجامعات في تنوير الرأي العام والأجيال القادمة بمخاطر هكذا اتفاقيات، جاءت هذه الورقة كمساهمة بسيطة للتأسيس مستقبلا لدراسات أعمق حتى لا تملى علينا تباعا اتفاقيات أخرى مشابهة بحجة فقط الواقعية وركوب قطار العولمة الذي لن يستثني أحدا حتى ولو كان ذلك على حساب مصالحنا الوطنية و حقوق شعوبنا المحتلة. فما هي اتفاقية الكويز؟ ما لأطراف المستفيدة منها؟ و ما هي أهم تداعياتها؟ يمكن أن نستنتج في تأمل بسيط لطروحات كل من شيمون بيرز في كتابه " الشرق الأوسط الكبير " سنة 1993 وقرار الكونجرس الأمريكي لسنة 1996 والمشروع الأمريكي للشراكة مع دول الشرق الأوسط و بالتحديد مشروع 22 زائدا 1 بمعنى 22 دولة عربية زائدا ما يسمى بإسرائيل الذي أعلنه الرئيس الأمريكي بوش في ولايته الأولى، ثلاث نقاط مشتركة ترجمتها اتفاقيات الكويز مؤخرا لتبرهن مرة أخرى بان الأجندة "الإسرائيلية" لمستقبل الترتيبات في المنطقة قد تجد لها طريقا نحو التجسيد. تمثلت هذه النقاط في المبادئ الآتية:[1]

أولا: مبدأ أن التعاون لا يعد إقليميا ما لم تكن "إسرائيل" طرفا فيه.

ثانيا:مبدأ أن السلام لن يتحقق في المنطقة دون أن تسبقه تنمية إقليمية ملموسة بحجة أنه لا ينبغي أن تستمر "إسرائيل" كدولة رفاهية بينما يحيا جيرانها في حالة فقر.

ثالثا:مبدأ دور القطاع الخاص كجسر إقليمي تتشابك من خلاله علاقات الدول العربية "بإسرائيل"، ليصعب بعد ذلك فك الإرتباط وما ينجم عن ذلك من تبعات.

وقبل أن نبين كيف يمكن أن تكون اتفاقية الكويز تجسيدا لهذه المبادئ الثلاثة. نتعرف أولا عن معنى الاتفاقية، الأطراف المستفيدة منها، الفرق بينها وبين اتفاقيات التجارة الحرة. الكويز هي ثلاثة حروف تختصر عبارة (Qualified industrial zones) بمعنى المناطق الصناعية المؤهلة، و اتفاقية الكويز هي اتفاقية تجارية بين كل من مصر الولايات المتحدة و" إسرائيل" تتضمن تأسيس مناطق صناعية مؤهلة على عدة مراحل، يتم إنتاج وتجميع السلع فيها ثم تصدر إلى أمريكا شرط مساهمة كل طرف من أطرافها الثلاث بمكونات محلية تقدر بـ 11.7 % على الأقل في المنتج المحلي حيث تحدد الحكومة المصرية النطاق الجغرافي للمناطق و توافق عليه الولايات المتحدة الأمريكية.[2] وترى الحكومة الأمريكية في الاتفاقية أحد أشكال المعاملة التفضيلية من جانب واحد، بمقتضاها تمنح معاملة تفضيلية لكافة المنتجات المصنعة بتلك المناطق بدون أي تخفيض في الجمارك أو القيود غير الجمركية من الجانب المصري، إذ لا تمنح السلع الأمريكية الواردة أية إعفاءات، بعكس اتفاقية التجارة الحرة. أما المنتجات المصنعة بهذه المناطق فتتمتع بحرية النفاذ الفوري إلى السوق الأمريكية دون تعريفة جمركية أو حصص كمية أو غيرها من القيود طالما أنها تراعي قواعد المنشأ وتستخدم النسبة المتفق عليها من المدخلات " الإسرائيلية". فلكي تعفى منتجات الكويز من الرسوم الجمركية عند تصديرها إلى أمريكا، فإنه يشترط فيها:[3]

1- ألا تقل نسبة المكون "الإسرائيلي" فيها عن 11.7 % .

2- أن تكون الشركات المنتجة لها مدرجة في القوائم الخاصة بهذه المناطق.

3- ألا تقل نسبة المكون المحلي عن 35 %، كما يمكن استخدام مكونات ذات منشأ أمريكي بحيث لا تزيد هذه المكونات عن 15 % من قيمة السلعة فضلا عن إمكانية استخدام مكونات من قطاع غزة و الضفة الغربية.

4- لا تلتزم الشركة المصرية المصدرة إلى أمريكا بالنسبة المحددة الخاصة بالمكون "الإسرائيلي" في كل شحنة مصدرة للولايات المتحدة، لكن يجب أن تستوفي إجمالي صادراتها هذه النسبة خلال ربع عام.

وقد تم تحديد سبع مناطق كمرحلة أولى لهذا الغرض وهي مدينة العاشر من رمضان، مدينة 15 مايو، جنوب الجيزة، شبرا الخيمة، مدينة نصر الصناعية، العامرية، (برج العرب) الإسكندرية، مدينة بور سعيد. أما المنتجات المستفيدة من الاتفاق (قطاع خاص وعام) فهي كافة المنتجات المصنعة بالمناطق الصناعية المؤهلة، الصناعات الغذائية، المنسوجات والملابس الجاهزة، الأثاث، والصناعات المعدنية. بالنسبة للفرق بين المناطق الصناعية المؤهلة ومنطقة التجارة الحرة فيمكن إيجازه في الجدول الآتي:

أوجه الاختلاف بين المناطق الصناعية المؤهلة ومنطقة التجارة الحرة

طبيعة المعاملة التجارية التفضيلية	المناطق الصناعية المؤهلة	منطقة التجارة الحرة
القطاعات التي تشملها	الصناعية فقط.	كل القطاعات بما فيها الخدمات.
النفاذ إلى السوق الأمريكي	فورا.	عادة ما يتم تخفيض التعريفة الجمركية وفقا للاتفاق، وجرت العادة أن تكون عشرة سنوات حتى تصل التعريفة إلى الصفر.
قواعد المنشأ	35 % مكون محلي على أن يتضمن 11.7% مكون "إسرائيلي".	35 % مكون مصري كحد أدنى دون اشتراط لوجود مكون "إسرائيلي".
الإطار القانوني	تيسيرات نفاذ الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكية يتم بين ثلاثة أطراف(مصر ــ الولايات المتحدة ــ "إسرائيل".	منطقة التجارة الحرة بين الولايات الأمريكية المتحدة ومصر.
المناطق التي ينطبق عليها الاتفاق	مناطق محددة داخل الولاية	الدولة ككل
طبيعة المعاملة	من طرف واحد حيث تتمتع مصر بمعاملة تفضيلية في الأسواق الأمريكية دون الالتزام بمنح ذات المعاملة للمنتجات الأمريكية في السوق ا لمصرية.	معاملة تبادلية حيث تلتزم مصر بفتح أسواقها أمام المنتجات الأمريكية، ونفس الشيء بالنسبة للولايات المتحدة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قواعد المنشأ تتمثل في مجموعة الأسس والمعايير التي تحدد منشأ السلع التي يتم تبادلها بين الدول، فهي تحدد نسب المكونات أو المدخلات التي يتم استخدامها في صناعة أو إنتاج السلعة، مما يضفي عليها صفة السلعة وبالتالي تحديد الدولة التي صنعت فيها السلعة. ووفقا لقواعد المنشأ تكتسب السلعة منشأ الدولة التي تم فيها تحول جوهري للمدخلات بحيث تتحول المواد الأولية والمدخلات الوسيطة إلى سلعة

تامة الصنع لها اسم و شكل و صفات مختلفة تماما. وهناك ثلاثة أساليب تم الاعتماد عليها للتأكد من حدوث التحول الجوهري: ـ تغير البند الجمركي. ـ القيمة المضافة. ـ الاختبارات الفنية. كما نشير أيضا إلى أن اتفاقية الكويز بين مصر و"إسرائيل" لم تكن هي الأولى من نوعها بل كانت هناك اتفاقية مماثلة وقعت بين الأردن و"إسرائيل" سمحت للشركات الأردنية بتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية شريطة أن تكون 35% من هذه المنتجات هي ثمرة تعاون بين شركات "إسرائيلية " أردنية، وأن تكون نسبة المكونات "الإسرائيلية" 8 % .[4]

أولا: فكرة أن التعاون لا يعد إقليميا ما لم تكن "إسرائيل" طرفا فيه: وهي فكرة تتعارض وحرية التبادل التي كثيرا ما تكلم عنها الكلاسيك والنيوكلاسيك إذ ربطت أمريكا دخول السلع المصرية إلى السوق الأمريكية، وقيام منطقة تجارة حرة بينها وبين مصر بالشراكة مع "إسرائيل"، فضلا عن إقحام الشؤون السياسية في المفاوضات كالمطالبة بإجراء إصلاحات وتغييرات في هياكلها ونظمها السياسية والاجتماعية والثقافية، زيادة على رفض الولايات المتحدة الأمريكية أن تدرج اللحوم والدواجن والمنتجات الزراعية ضمن الاتفاق رغم أن مصر كانت تلح على إدراجها لأنها تملك ميزة نسبية في ذلك. فأين المعاملة التفضيلية هنا؟ فالمفاضلة تعني أنك تميزني عن غيري لا أن تدخل معي في مساومة وأن تفرض علينا شروطا والتزامات تقيدني لاسيما إذ قارنا الأمر مع مكاسب الطرف الثاني. "فإسرائيل" هي الطرف الأكثر استفادة ومن كل النواحي، ولقد عبر عن ذلك ايهود أولمرت بقوله" إن توقيع هذه الاتفاقية مع أكبر دولة عربية، هو أعظم حدث منذ سنوات طويلة، وأنه بموجب هذا التوقيع ستدخل "إسرائيل" العالم العربي من أوسع أبوابه، وأنا آمل أن توقع الدول العربية كلها اتفاقيات من هذا النوع مع "إسرائيل مستقبلا." لأن بالنسبة له اتفاق الكويز يشكل انفراجا تاريخيا يتيح "لإسرائيل" زيادة صادراتها لمصر بعد أن ظلت السوق المصرية وباقي الأسواق العربية عصية عليها وعلى السلع التي تنتجها وتحمل علامتها التجارية، فضلا عن كونها فرصة اقتصادية وسياسية كبيرة، إذ مكنتها من كسر حدة العزلة الاقتصادية التي تواجهها في المنطقة، وكسر فكرة المقاطعة الاقتصادية العربية لها، وإحداث انتعاش

لاقتصادها المتعثر لاسيما وأنها لوحدها غير قادرة على التصدير إلى أمريكا كون إنتاجها مرتفع التكلفة و غير قادر على منافسة المنتجات الآسيوية الداخلة للسوق الأمريكية . حيث يتوقع اقتصاديون "إسرائيليون" أن تحقق الاتفاقية للاقتصاد الإسرائيلي نحو 150 مليون دولار في العام الأول من تطبيقها. أيضا ستدخل السلع " الإسرائيلية الأسواق العربية بعلامات تجارية مصرية تخفي مكوناتها الإسرائيلية، وهذا في الواقع كما أشرنا سابقا يتنافى وقواعد الحرية التجارية وزعزعة لثقة المستهلك كما عبر عن ذلك أحدهم انه نوع من التحايل على المواطن العربي البسيط الذي مازال لا يعترف أصلا بالكيان الصهيوني.[5] فضلا عما ستشكله الاتفاقية من تهديد للسلع المصرية التي ستخسر جزءا كبيرا من السوق العربية لاسيما إذ لم تستطع أن تصمد المنتجات المصرية في السوق الأمريكية والأوروبية بدخول المنتجات الصينية وبلدان دول جنوب شرق آسيا هذه السوق بعد تطبيق أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية. سؤال آخر يطرحه الكثيرون وهو لماذا ربطت الولايات المتحدة الأمريكية توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة بتوقيع مصر على اتفاق الكويز ولم تفعل ذلك مع دول أخرى؟ هناك من يرى في هذا السلوك انتقاصا لسيادة مصر[6]. لكن الأمر أبعد من ذلك من بينه أن الحكومة الأمريكية تدرك مكانة مصر ودورها في الوطن العربي، إذ سيسهل هذا الاتفاق عليها التعجيل بالقيام باتفاقات أخرى مماثلة مع باقي الدول الأخرى(استكمالا لما أنجز في اتفاقية كامب ديفيد)، ومن ثم تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي سيكون الدور المحوري فيه "لإسرائيل".

ثانيا: مبدأ أن السلام لن يتحقق في المنطقة دون أن تسبقه تنمية إقليمية ملموسة بحجة أنه لا ينبغي أن تستمر "إسرائيل" كدولة رفاهية بينما يحيا جيرانها في حالة فقر. حقق هذا الطرح إلى حد ما نجاحه من خلال الاتفاقية إذ أظهرت "إسرائيل " نفسها على أساس أنها أكثر دول المنطقة تقدما و انفتاحا وحرية وقوة بالمقارنة مع باقي الدول العربية على الرغم من أن الكثير من الحقائق التي يقر بها حتى الإسرائيليون تظهر عكس ذلك، مما جعل بعض الشركات المصرية تقبل على مثل هذا الاتفاق، إذ سجل 300 طلب انضمام إلى الكويز. وبتصورنا لا يرتبط هذا بأحلام دخول السوق الأمريكية بقدر ما يكشف النقاب مرة أخرى على ضعف السياسات التنموية المنتهجة عربيا وتداعيات ذلك على المستقبل العربي

بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فحتى الأردن التي ترى بأن اتفاقية الكويز قد أدت إلى زيادة قدرة الاقتصاد الأردني على الأداء والمنافسة بما توفره للصناعة الأردنية من مهارات و خبرات في الإنتاج والإدارة فضلا عن توفير 30000 فرصة عمل جديدة، بين تقرير لمجلة "مريب" الأمريكية الصادر في 2003/06/26 حول الشرق الأوسط أن أكثر من 80% من الشركات العاملة في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن شركات آسيوية، تعمل في صناعتي النسيج والأمتعة وأن نحو عشرة آلاف عاملا فيها ليسوا أردنيين، كما أظهر التقرير ظروف العمل السيئة وتدني الحد الأدنى للأجور.[7] كما تشير الأرقام الرسمية إلى ارتفاع كبير في قيمة الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية (نسبة الملابس والمنسوجات فيها 96%) وأن مستلزمات صناعة النسيج تستورد كلها من الخارج تقريبا، لذلك اقتربت قيمة الواردات من قيمة الصادرات، إذ بلغت قيمة الصادرات 9.3 مليون دينار أردني عام 1995، وارتفعت عام 2002 إلى 289.7 مليون دينار أردني، لكن بالمقابل بلغ ما دفعته الأردن في استيراد المستلزمات 285.1 مليون دينار أردني لنفس السنة بمعنى معظم الإيراد الناتج عن التصدير غطى الاستيراد.[8] وأشارت دراسة صادرة عن وزارة الصناعة و التجارة الأردنية إلى أن الاستفادة الأردنية من المناطق المؤهلة لا تتجاوز 5 % سنويا من القيمة المضافة في حين تظهر الأرقام استفادة "إسرائيل" من الإعفاءات الجمركية والضريبية لمدخلات الإنتاج التي تصدرها إلى تلك المناطق، إذ ارتفعت الصادرات الإسرائيلية للأردن من 5.7 مليون دينار أردني نهاية 1999 إلى 82.3 مليون دينار أردني نهاية 2003 (تضاعفت بـــ 16 مرة ما بين 1999 و 2003)، و بلغ الارتفاع في حجم الصادرات "الإسرائيلية" إلى الأردن 46 % بينما سجلت الصادرات الأردنية إلى "إسرائيل" ارتفاعا بلغ 5 % فقط.[9]

ثالثا: مبدأ دور القطاع الخاص كجسر إقليمي تتشابك من خلاله علاقات الدول العربية مع "إسرائيل" ليصعب معه بعد ذلك فك الارتباط وما ينجم عن ذلك من تبعات. يتبنى الاتفاقية جزء من رجال الأعمال المصريين وبالتحديد بعض أصحاب مصانع النسيج والألبسة الجاهزة منطلقين في ذلك من اعتبارات عديدة كما عبر عن ذلك رئيس جمعية مستثمري العاشر من رمضان "إن السوق العالمي لا وطن ولا عقيدة له"، فهم يرون في الاتفاقية

مخرجا من الأزمة التي يعانونها بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وغزارة الإنتاج الصيني وبلدان جنوب شرق آسيا، والمنافسة الشديدة التي تواجه الصناعة الوطنية بعد تطبيق أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية فضلا عن كونها ستفتح آلاف من فرص العمل إذ ستنقذ 700 مصنع من الإغلاق وتوفر أكثر من 40 ألف فرصة عمل خلال السنوات الخمس القادمة زيادة عن استثمارات تقدر قيمتها بمليارات الدولار. مستندين في ذلك بدعم الحكومة المصرية التي ترى أن الاتفاقية تأتي في إطار اتفاقية السلام مع "إسرائيل " والعلاقات الدبلوماسية معها. فالتطبيع معها حاصل فعلا، والاتفاقية تأتي في إطار العلاقات الطبيعية بين الدول التي يعترف بعضها ببعض وتتبادل التمثيل الدبلوماسي. ولقد عبر عن ذلك الرئيس المصري بقوله "إسرائيل" دولة معترف بها لها علاقات دبلوماسية ولمصر معها اتفاقية سلام و من ثم المسألة ليست توقيع اتفاق الكويز من أجل التطبيع"[10]. وهذا من شأنه مستقبلا توسيع نطاق الاستثمارات والأعمال المشتركة بين الطرفين، فالاتفاقية سمحت للطرف "الإسرائيلي" بأن يشارك بنسبة 35% من رأس مال الشركات التي ستقام، وقد يتعدى إلى مجالات أخرى كالمصارف والتأمين والسياحة وحتى مجال العقارات وهو أخطر ما في الموضوع ويصبح الأمر بعد ذلك واقع حال ويتم القفز على الكثير من القضايا كتصفية الاحتلال، مسألة اللاجئين، إزالة الأسلحة النووية الإسرائيلية، وغيرها. لذلك يرى الكثير من المحللين في الاتفاقية أنها:[11]

1- إضرار بقاعدة العدالة في الفرص المتاحة بين أبناء الوطن على الرغم من العبء السياسي والاقتصادي للاتفاقية سيتحمله الجميع، فالمناطق ستكون لصالح جزء من القطاع الخاص الكبير الذي سيتمكن من الاستفادة من حصص المصدرين المصريين الذين يعملون خارج مناطق الكويز والذين كانوا يصدرون إنتاجهم للسوق الأمريكية مما سيجعل وضعهم التنافسي بعد تحميل صادراتهم للسوق الأمريكية برسوم جمركية لا يتحملها نظراؤهم في مناطق الكويز.

2- تجاوز للمجلس الشعبي فكل الاتفاقيات الدولية التي تعقدها مصر يتم عرضها على السلطة التشريعية لإقرارها والتصديق عليها، لكن السلطة التنفيذية المتمثلة في الحكومة أعلنت منذ الخطة الأولى أنها ستطبقه فورا وستودع نصه كوثيقة في مجلس الشعب.

3- هروب من معالجة الإختلالات الحقيقية التي تعاني منها صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية، فعدم قدرة صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة التي يمتد عمرها إلى أكثر من قرن عن اقتحام الأسواق الخارجية وعن ضمان السيادة في السوق المحلية وعن تحقيق ما تحققه المنسوجات والملابس الجاهزة التونسية والسورية التي تبلغ قيمة صادرات كل منها نحو 4 مليارات دولار في العام، هذا يعني أن هناك اختلالات كبيرة في هذه الصناعة ينبغي معالجتها من بينها، عدم القبول بمعدلات ربح معتدلة تمكن من التسويق الداخلي والخارجي، ضعف كفاءة التسويق والاستمرار في الاعتماد على آليات تقليدية في التسويق الخارجي، والتركيز الشديد على السوق الأمريكية دون غيرها، ضعف عمليات الابتكار والتطوير والتجديد، والاستمرار في الاعتماد على الخارج في الآلات والتقنيات الجديدة في الصناعة بدلا من تخصيص جانب من الإنفاق لهذا الغرض لبناء قواعد ذاتية للتطور السريع لهذه الصناعة.

الخاتمة: وأخيرا سؤال يبقى يطرحه نفسه لماذا مثل هذه الاتفاقيات تجد كل السبل مفتوحة لتبريرها وتجسيدها والعمل على إنجاحها مهما كلف الأمر بينما كل المشاريع المرتبطة بالتكامل الاقتصادي العربي تبقى مركونة على الرف وتساق آلاف الحجج لإبقائها كذلك؟ ربما تنتظر لترى النور اتفاقا آخر كاتفاق الكويز الذي يبقى رغم كل المبررات محاولة لترويض الشعوب بعد النجاح في ذلك مع بعض الأطراف لقبول مشاريع الشرق أوسطية الجديدة التي يبقى البعض يرى فيها واقعا مفروضا يجب تبنيه والخوض فيه حتى و إن كانت كل الدلائل تقر- وباعتراف منظريها- بأنه احتلال تبقى المقاومة الاقتصادية أحد أبرز آليات ردعه[12]. وانطلاقا مما كتب حول هذه الاتفاقية مؤخرا سواء من وجهة نظر مؤيدة أو معارضة والذي تم جمع معظمه من شبكة الإنترنت نظرا لحداثة الموضوع و حساسيته، بقي أن نقول وفي ظل اختلال موازين القوى أن من سيحكم على نجاح مثل هذه الاتفاقيات هو إرادة الشعوب، ويتصورنا أن لا مصر ولا باقي الدول العربية ستحقق الكثير بهذا الاتفاق أو ذاك مع الكيان الصهيوني مادام الأمر معلقا في بلاد الرافدين ومسرى الرسول، فالتاريخ علمنا بأن كل شيء يبدأ هناك و ينتهي هناك حتى لو أريد لأرض الكنانة أن تحلق لوحدها.

الهوامش:

1- أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية ــ مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999، ص(130...137). و لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك : ــ مصطفى كامل محمد، التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر، مركز الأهرام للترجمة و النشر، الطبعة الأولى، 1995.
ــ ناعوم تشومسكي، أوهام الشرق الأوسط، ترجمة شيرين فهمي، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2004.

2- الكويز Q.IZ بين التأييد والمعارضة راجع الموقع:
wttp://www.aljesr.nl/economics/23120057.htm

3- التفاصيل الكاملة لشروط اتفاقية الكويز بين مصر و الولايات المتحدة و "إسرائيل" راجع الموقع:
http://www.masrawy.com/news/2004/fullcoverage/kwizzz.aspx

4- الكويز بين التأييد و المعارضة مرجع سابق.

5- الكويز كارثة الختام، راجع الموقع:
http://www/al-arabv.com/ articles/939/041219-939-fct01.htm

6- اتفاقية الكويز كامب ديفيد جديدة، راجع الموقع:
http://www.an-movr.com/191/economv/economv_o/.htm

7- الكويز بين التأييد و المعارضة، مرجع سابق.

8- الكويز بين التأييد و المعارضة، المرجع السابق.

9- الكويز بين التأييد و المعارضة، المرجع السابق.

10- اتفاقية الكويز كامب ديفيد جديدة، مرجع سابق.

11- راجع في ذلك: ــ الكويز.في عيون اليهود، الموقع:
http://www.islammemo.cc/taqrer/one_newes.asp.Idnews=291

ــ اتفاقية الكويز لا سياسة لا اقتصاد، الموقع:
http://www.freearbvoice.org/arabi/maqalat/ittefaqeyyahAIQIZAmasareyyah.htm

12- راجع في ذلك : آمال شوثري ــ ابن فرج زوينة، التكامل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العربية بين مشروعية الطرح و اتفاقية الكويز، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية /18/17 أبريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر 2006.